تنبيهاتٌ حول طبعات «مشكاة المصابيح» بتحقيق الشيخ الألباني رحمه الله

رقمه:

أبو ماهر عدنان ألطاف السلفي

بسم الله الرحمن الرحيم

لِمَعرفة أحكامِ الشيخ الألبانيِّ رحمه الله على أحاديثِ «مِشكاةِ المصابيح» من حيثُ التصحيحُ والتضعيفُ، ينبغي الرجوع إلى ثلاثِ كُتُبٍ -أو قل إن شئتَ: نُسَخٍ أو طَبعاتٍ- مُختلفة، وذلك لأغراض واعتبارات مختلفة، وفيما يلي تفصيلها:

1 - طبعة «مشكاة المصابيح» التي صدرت سنة ١٣٨٠هـ (١٩٦١م)

طبعة «مشكاة المصابيح» التي صدرت سنة ١٣٨٠هـ الموافق ١٩٦١م بتحقيق الشيخ الألباني رحمه الله، وبمساعدة الشيخ زهير الشاويش، والشيخ عبد القادر الأرناؤط، والشيخ محمد الصباغ، في ثلاث مجلدات، عن المكتب الإسلامي. ثم استمرَّ «المكتب الإسلامي» بعد ذلك في إعادة نشرمصوَّرات من هذه الطبعة نفسها في الفترات اللاحقة.

وهذه أشهر الطبعات وأكثرها تداولًا، ويرجع إليها غالب العلماء وطلبة العلم لمعرفة حكم الشيخ الألباني رحمه الله على أحاديث «المشكاة».

وبخصوص هذه النسخة، فهناك خمسُ نقاطٍ جديرة بالذكر، يجب مراعاتها عنايةً واهتمامًا.

الأولى: في هذه النسخة وُجِدت ـ ما يقارب (١٥٠٠) حديثًا غير أحاديث «الصحيحين» ـ التي سكت عنها الشيخ الألباني رحمه الله، فلم يُصدر عليها حكمًا بالتَّصحيح أو التَّضعيف. والسببُ الأساس في ذلك أنّه عند طباعة هذا الكتاب سنة (١٩٦١م) لم يكن الشيخ الألباني رحمه الله قد تفرَّغ بعدُ لدراسة تلك الأحاديث.

هذا التحقيق لا يقتصر على أحكام التصحيح والتضعيف للأحاديث فحسب، بل يشتمل أيضًا على تعليقاتٍ نفيسةٍ للشيخ الألباني رحمه الله في العقيدة، وعلوم الحديث، والفقه، وغيرِها من العلوم، وهي تعليقاتٌ رائقة ومنتخبة، متناثرةٌ في مواضعَ كثيرةٍ من الكتاب كالدُّرر المتفرقة.

الثانية: ولما كان هذا التحقيق قديمًا، وأُنجز في وقتٍ قصيرٍ جدًّا، وقد وقع فيها عند الطبع بعضُ

التصرّفات بغير إذن الشيخ الألباني رحمه الله، كما أُهمل بعضُ توجيهاته التي أشار بها حول إخراجه= لم يكن الشيخ الألباني رحمه الله راضيًا عن تلك الطبعة. ثم إنّ الشيخ رحمه الله قد رجع فيما بعدُ عن كثيرٍ من أحكام التصحيح والتضعيف التي أصدرها في ذلك الوقت، كما أتمَّ دراسة وتخريج الأحاديث التي لم يتمكَّن آنذاك من بحثها. وقد سمّى الشيخ هذه الدراسة الجديدة بـ «**التحقيق الثاني لمشكاة المصابيح**»، وكان يُشير إليها بهذا الاسم (المشكاة – التحقيق الثاني) في كتبه الأخرى.

الثالثة: لم يخرج هذا «**التحقيق الثاني**» إلى حيِّز النشر حتى وفاته رحمه الله، بل ظلَّ هذا الكنز النفيس في صورة مسوَّداتٍ محفوظة، يزيِّن مكتبتَه الخاصة دون أن يراه الناس مطبوعًا.

الرابعة: أنّ الشيخ الألباني رحمه الله قد عمِل على «مشكاة المصابيح» في ثلاثةِ مراحلَ مختلفة، وعلى ثلاثةِ نُسَخٍ متباينة.

1 – التحقيقُ المطبوع سنة ١٣٨٠هـ الموافق ١٩٦١م من المكتب الإسلامي ببيروت.

2 – ولما لم يكن الشيخ راضيًا عن تلك الطبعة الأولى، شرع مرَّةً أخرى في العمل على «المشكاة»، وسمّى عمله الجديد «التحقيق الثاني». غير أنّ هذا النُّسخة فُقِدت، ولم يَعْلَم الشيخ الألباني رحمه الله عن مآلها شيئًا. إلى أن أُفرِج عن أخصِّ تلامذته الشيخ العلّامة محمد عيد العبّاسي رحمه الله بعد اثني عشر عامًا من السجن (١٤٠٠-١٤١٢هـ/ ١٩٨٠-١٩٩٢م)، فبشَّر الشيخ الألباني رحمه الله بإطلاق سراحه وأخبره أنّ نسخة «التحقيق الثاني» محفوظة عنده، ثم أعادها إلى الشيخ.

3 – وبعد أن فُقِد «التحقيق الثاني» (وقبل أن يُعيده إليه الشيخ محمد عيد العبَّاسي)، بدأ الشيخ الألباني رحمه الله من جديدٍ العملَ على **نسخته الخاصّة** من «المشكاة»، فأخذ يضع أحكامَه على الأحاديث فيها.

وبذلك صار لدينا ثلاثةُ نُسَخٍ:

١- نُسخة سنة ١٩٦١م.

٢- «التحقيق الثاني».

٣- النُّسخة الشخصيّة (الذاتيّة) للشيخ.

الرابعة: قد أدرجت في «المكتبة الشاملة» هذه النُّسخة – طبعة المكتب الإسلامي- من «مشكاة المصابيح»، واختُصرت أحكام الشيخ الألباني رحمه الله في التصحيح والتضعيف. لكن هذه النُّسخة في «الشاملة» لا يوثَق بها أبدًا لأن غير مُطابقة للمطبوع وفيها تصرُّف كثير:

ففيها أحاديث كثيرة كان الشيخ الألباني رحمه الله قد أتمَّ دراستَها في الطبعة الأولى، ومع ذلك جاء في «الشاملة»: لم تتم دراسته، كما في الحديث رقم (٩٥، ١٠٩)! وكذلك نُسب إليه التصحيح في بعض الأحاديث التي لم يتكلّم فيها أصلًا، كما في الحديث رقم (١٤٢٤)، مع أنّ الخطيب تبريزي رحمه الله قد صرَّح بضعفها!

وهذه أمثلة يسيرة، وإلّا فالأخطاء في هذا النُّسخة كثيرة، وهي كافية للحكم بعدم الاعتماد عليها.

وعليه: فلا يجوز نقلُ تصحيح أو تضعيف الشيخ الألباني رحمه الله اعتمادًا على نُسخة «المكتبة الشاملة».

والباعث الجادّ ينبغي أن يكون حذرًا، فلا يعتمد اعتمادًا كليًّا على «المكتبة الشاملة» أو أيِّ برنامجٍ حاسوبيٍّ آخر، حتى يرجع إلى الأصول والمصادر المطبوعة الموثوقة ويتثبّت منها[1].

2 - هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة

وهذا أيضًا من أهمّ المصادر لمعرفة أحكام وتعليقات الشيخ الألباني رحمه الله على أحاديث «المشكاة». وهو في الأصل من تصنيف الإمام ابن حجر العسقلاني، حيث خرَّج فيه أحاديث «مصابيح

(١) انظر: «المكتبة الشاملة آمال وآلام» للدكتور عبدالسميع الأنيس، نشرت في مجلة «مجموعة المخطوطات الإسلامية» العدد ٢، ص: ٣٣ – ٤٢.

السنّة» و«المشكاة»، وحكم عليها بالصحة أو الضعف.

ولمّا عزم الشيخ علي الحلبي رحمه الله (ت ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م) على تحقيق الكتاب، استشار الشيخ الألباني رحمه الله، فاستحسن الفكرة وأيَّدها، بل سلَّمه مسوَّدات «التحقيق الثاني على مشكاة المصابيح» ليَستعين بها في عمله.

وفيما يخصُّ «هداية الرواة»، فهناك سبعُ نقاطٍ يجدر بطالب العلم معرفتُها، وتفيدُه كثيرًا:

الأولى: في «هداية الرواة» جُمِعَت حواشي وتعليقات وتخريجات الشيخ الألباني رحمه الله القديمة التي كانت في طبعة سنة (١٩٦١م)، مع الاستفادة التامة في الوقت نفسه من «التحقيق الثاني على مشكاة المصابيح» للشيخ الألباني. فحيثما وُجد اختلافٌ بين النُّسخة القديمة و«التحقيق الثاني»، أُثبِت في الحاشية الحكم أو التعليق أو التخريج الوارد في «التحقيق الثاني».

الثانية: ولأنَّه قد استفيد في هداية الرواة من «التحقيق الثاني»، فقد أُضيفت فيه تعليقاتٌ نفيسة ومفيدة للشيخ الألباني رحمه الله، وهي غير موجودة لا في النُّسخة القديمة، ولا في أي طبعةٍ أخرى، ولا حتى في سائر كتبه.

ومن الأمثلة على ذلك: حديث رقم (٩٠١ هداية الرواة = ٩٤١ مشكاة المصابيح)، وحديث رقم (٥٤١٠ هداية الرواة = ٥٤١٠ مشكاة المصابيح)، وحديث رقم (٦٠٧٧ هداية الرواة = ٦١٣٢ مشكاة المصابيح).

الثالثة: في هداية الرواة نُقِلَت غالبًا الأحكامُ التي كانت في «التحقيق الثاني» للشيخ الألباني رحمه الله، حتى وإن كان الشيخ قد رجع عنها في أبحاثه وتحقيقاته المتأخرة. ولم يُلتَزم التزامًا تامًّا بذكر الحكم الأخير للشيخ على كل حديثٍ ـ أيًّا كان موضعُه في كتبه الأخرى ـ إلى جانب ما سبق.

الرابعة: ولأنَّ هداية الرواة في الأصل هو تصنيف الإمام ابن حجر العسقلاني رحمه الله، فإن له أهميّتَه المستقلة والمتميّزة من جهة تحقيقات ابن حجر وتخريجاته وفوائده العلمية الخاصة.

الخامسة: وبما أنّ تحقيق هداية الرواة قام به الشيخ علي الحلبي رحمه الله، فقد تضمَّن في مواضع متعدّدة فوائدَ وتعليقاتٍ دوَّنها هو بنفسه، وكان يوضّح ذلك في نهاية كل تعليقٍ بوضع الرمز (ع) للدلالة على أنّه من إضافاته الخاصة.

السادسة: في هداية الرواة تكرَّرت بعضُ الأخطاء المطبعية التي وُجِدت في طبعة سنة ١٩٦١م من «المشكاة» فيما يتعلّق بتعليقات الشيخ الألباني رحمه الله؛ إذ أعاد المحقّق نفس الغلط الذي وقع فيه أصحاب المطابع آنذاك.

ومثال ذلك: (١٦٢٨ هداية الرواة = ١٦٨٦ مشكاة المصابيح)، هو برقم (١٦٨٦) في «مشكاة المصابيح» بتحقيق عصام موسى هادي.

السابعة: ومن أكبر العوائق في الاستفادة من هداية الرواة لمعرفة أحكام الشيخ الألباني رحمه الله على أحاديث المشكاة= وجودُ اختلافٍ في تَرقيم الأحاديث بين هداية الرواة وطبعة المشكاة بتحقيق الألباني، مما يُسبِّب مشقّةً واضحةً في تتبّع الحديث والعثور عليه.

ولتخفيف هذه المشقّة أُضيف في آخر كل حديثٍ من هداية الرواة رقمٌ إضافي، غير أنّ الأرقام المثبتة في آخر أحاديث الفصل الأول (الصحاح) و الفصل الثاني (الحسان) إنما تعود إلى مصابيح السنة، ولذلك فهي غير نافعةٍ في تتبّع أحاديث مشكاة المصابيح.

أمّا الأرقام المثبتة في آخر أحاديث الفصل الثالث فهي موافقة لترقيم مشكاة المصابيح، فتُفيد في العثور عليها.

تنبيه: ينبغي أن يُعلَم أيضًا فيما يخص بهداية الرواة أنّ نسختها المطبوعة مليئة بالسقط والتحريف والتصحيف والخلط، مع أخطاء مطبعية غريبة وعجيبة، ولذلك لا يصح الاعتماد عليها اعتمادًا كليًّا بحالٍ من الأحوال.

فمثلًا: الحاشية التي على الحديث رقم (٥٤١٦) في «هداية الرواة»، وُضِعَت أيضًا تحت الحديث

رقم (٤١٧٠)، مع أنّ موضعها الصحيح إنما هو عند الحديث (٥٤١٦) فقط. وانظر «المشكاة» رقم (٤٢٤٢) بتحقيق عصام.

وكذلك قد تُرِكت كثير من عبارات الإمام ابن حجر رحمه الله، وذُكِر بعضها مختصرًا.

وقد وجَّه غيرُ واحدٍ من أهل العلم نقدًا شديدًا إلى هذه النسخة المطبوعة، وإنما مقصودُنا في هذا الموضع إنما هو بيانُ أهميتها في معرفة أحكام الشيخ الألباني في التصحيح والتضعيف وتعليقاته على أحاديث المشكاة. والله المستعان.

3 - مشكاة المصابيح بتحقيق الشيخ عصام موسى هادي

* تمتاز هذه الطبعة بأنّها استفادت استفادةً كاملةً من المصادر الثلاثة جميعًا: نُسخة سنة ١٩٦١م، و«التحقيق الثاني»، وكذلك النُّسخة الشخصية للشيخ الألباني رحمه الله.

* ومن مميّزات هذه الطبعة أنّها التزمت التزامًا تامًّا بذكر الحكم الأخير للشيخ الألباني رحمه الله على كل رواية من روايات المشكاة.

سواء أُخِذ هذا الحكم من «التحقيق الثاني»، أو من تعليقات الشيخ الألباني رحمه الله في نسخته الشخصية، أو من سائر كتبه الأخرى، فقد أُدرج مع بيان مصدره وموضعه في الحاشية توضيحًا وتوثيقًا.

على سبيل المثال:

١- (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديث رقم ١٧٥٤ / (هداية الرواة) رقم ١٦٩٥.

٢- (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديث رقم ١٨٥٠ / (هداية الرواة) رقم ١٧٩١.

٣- (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديث رقم ١٦٨٥ / (هداية الرواة) رقم ١٦٢٨.

٤- (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديث رقم ١٦٨٧ / (هداية الرواة) رقم ١٦٢٩.

* وهذه هي الطبعة الوحيدة من طبعات «مشكاة المصابيح» الثلاثة التي وُثِّق متنُها اعتمادًا على عددٍ من النسخ الخطّية.

* كما أنّ الشيخ عصام موسى هادي أثناء تعليقاته على كثيرٍ من الأحاديث أضاف فوائدَ ونُكَتًا حديثيّة، بعضُها منقولٌ من كتب الشيخ الألباني رحمه الله، وبعضُها من اجتهاداته وتعليقاته الخاصة.

ومثال ذلك:

ا- (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديثا ٣٢٧٠، ٣٢٧١ / (هداية الرواة) حديثا ٣٢٠٦، ٣٢٠٧.

ب- (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديث ٣٧٧١ / (هداية الرواة) حديث ٣٦٠٧.

* وفي بعض المواضع ـ وهي نادرة ـ خالف الشيخ عصام موسى هاديُ الشيخَ الألبانيَّ رحمه الله في الحكم على بعض الأحاديث. وقد بيَّن ذلك في الحاشية؛ فمراتٍ أبقى في المتن حكمَ الشيخ الألباني، ومراتٍ أثبت ما ترجّح عنده هو، مع التنبيه على الخلاف في الحاشية.

ومثال ذلك: (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) أحاديث رقم ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧.

* ولأنَّ هذه النُّسخة طُبِعت في مجلّدٍ واحد، فقد نُقِلَت فيها أحكامُ الشيخ الألباني رحمه الله

باختصار، مما أدّى في بعض المواضع إلى اختصارٍ مُخِلّ عند نقل بعض التعليقات. ومثال ذلك: (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديث رقم ٢٥١ / (المكتب الإسلامي ١/ ٨٤) رقم ٢٥١ / (هداية الرواة) رقم ٢٤٢.

كما نُقِلَت فوائدُ و تعليقات الشيخ الألباني رحمه الله في مواضع عديدة بصيغةٍ مختصرة. ومثال ذلك: (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديث رقم ١٠٢٨.

لكن في بعض المواضع ـ عند بيان اختلاف النُّسخ أو شرح لفظٍ غريب ـ وُضِع حاشيةٌ مطوّلة تمتدّ لأسطرٍ عديدة، بينما أُهملت تعليقةُ الشيخ الألباني رحمه الله مع أنّها كانت وجيزةً جدًّا وغايةً في الفائدة. ومثال ذلك: (مشكاة المصابيح بتحقيق عصام موسى هادي) حديث رقم ٦٦١ / (هداية الرواة) رقم ٦٣١.

خلاصة الكلام:

١- لمعرفة الحكم الأخير للشيخ الألباني رحمه الله على أيِّ حديثٍ من المشكاة، فالمرجع هو نسخة الشيخ عصام موسى هادي.

٢- وللوقوف على أحكام الشيخ الألباني في التحقيق الثاني، فالمعتمد هو «هداية الرواة».

٣- وللاستفادة من الفوائد العقدية والحديثية والفقهية والتربوية، فالرجوع يكون إلى الطبعة الأولى من المشكاة، وإلى «هداية الرواة».